الأمم المتحدة

A/C.6/59/SR.11

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
9 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بنونه ..... (المغرب)

ثم: السيد داكال (نائب الرئيس) .....(نيبال)

المحتويات

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: الاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-56480 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: الاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر (A/C.6/59/L.2 و L.8؛ A/C.6/59/INF/1)

١ - **السيد توفار** (كوستاريكا): قال في معرض تقديمه مشروع القرار بشأن اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر (A/C.6/59/L.2) بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الأصليين وعن أوزبكستان وأيرلندا وجورجيا وكازاخستان، أن على المجتمع الدولي أن يقرر ما إذا كان يختار الأخلاقيات النفعية التي تسمح بالاستنساخ لأغراض العلاج، بعبارة أخرى الخلق المتعمد للأجنة البشرية التي تُدمّر لأغراض التجارب العلمية أو أن يخلص المجتمع الدولي للأخلاقيات الإنسانية القائمة على احترام الفرد في جميع الظروف. وأضاف قائلا إن حكومته تعتنق الرأي القائل إن البشر لا بد وأن تكون لهم الأولوية، رغم أنها تؤيد بإخلاص خطوات التقدم العلمي والطبي، ضمن حدود أخلاقية، مما يجعل من المستطاع علاج المرض.

٢ - واستدرك قائلا إنه يتعين أن يتذكر الإنسان أنه لو وقعت بعض التكنولوجيات الجديدة، مثل استنساخ البشر، في أيدي غير أمينة فإنها يمكن استخدامها لانتهاك حقوق الإنسان وكرامته لتحويل البشر إلى ما لا يزيد عن أشياء مصنوعة. فكل أنواع الاستنساخ هو إهانة لكرامة الإنسان ولكرامة المرأة. وهذه التقنية تعرِّض أيضا للخطر حياة النساء اللائي يمنحن البويضات. فلا ينبغي معالجة الأجنّة البشرية مثل الأشياء حيث لا يوجد فرق أساسي بين الجنين وبين الجنين في مرحلة التكوين من الشهر الثالث حتى الوضع والطفل والشاب والبالغ، ولذلك لا ينبغي تدميرهم لإرضاء الفضول العلمي. زيادة على ذلك، فإن الاستنساخ التجريبي ليس ضروريا، إذ أن الحالات الأخيرة أظهرت أن الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين يمكن أن تعالج نفس الأمراض مثل تلك الخلايا التي يسعى أنصار الاستنساخ لأغراض العلاج للمعالجة بها. ومن شأن السماح للاستنساخ التجريبي أن يخلق ظروفا قد يحاول فيها العلماء المجردون من المبادئ الخلقية أن يفعلوا الاستنساخ لأغراض التكاثر نظرا لأن التقنيات لا يمكن التمييز بينها. ولهذا فإن مشروع القرار يوجه الاهتمام إلى الأخطار الكامنة في الاستنساخ ويطالب بفرض حظر على جميع البحوث فيها وفي تقنيات الهندسة الوراثية التي قد تكون لها نتائج ضارة على كرامة الإنسان. ويشجع مشروع القرار كذلك الدول على إعادة توجيه الأموال التي قد تصرف على مثل هذه البحوث إلى مكافحة المشاكل الصحية الملحة لدى البلدان النامية. واختتم مطالباً بأن يكون العلم دائما في خدمة البشرية وليس العكس من ذلك.

٣ - **السيد بكستين** (بلجيكا): قدم مشروع القرار بشأن اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر (A/C.6/59/L.8) بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الأصليين وفرنسا فقال إن نص المشروع، الذي قُدِّم بروح من التوفيق، لا يتعارض بالضرورة مع هذا الذي قدمته كوستاريكا، حيث أنه لا يستبعد إمكانية أي دولة من أن تمنع جميع أشكال استنساخ البشر كما أنه لم يوص بالاستنساخ لأغراض علاجية أو السعي إلى تبريره؛ وإنما هو يعترف فحسب بوجود آراء مختلفة بشأن الموضوع، ووجود بعض الدول الراغبة في الحفاظ على إمكانيةإجراء المزيد من البحث العلمي الذي قد يثبت أنه نعمة تهدى لملايين الذين يعانون من أمراض لا شفاء لها، في حين أن دولاً أخرى فرضت حظراً عليه. ونظرا لأن مشروع النص يقترح حظراً كاملاً على الاستنساخ لأغراض التكاثر وهو يستند إلى قاسم مشترك فإنه سوف يحظى بدعم معظم الدول التي كانت تضطلع ببحوث علمية في الاستنساخ، في حين أن النهج

الموصى به في الوثيقة التي قدمتها كوستاريكا قد تسفر عن اتفاقية لن تصدق عليها تلك الدول، رغم أن انضمامها يعتبر شيئا حاسماً. وقال إن النص يعتبر إلى حد كبير مماثلاً لذلك الذي قُدّم في السنة الماضية فيما عدا أنه يُعبِّر صراحة بأن ''تنظيم'' تعني أيضا وضع ضوابط صارمة لضمان عدم استخدام نتائج الاستنساخ للأغراض العلاجية في المضي قُدما بالاستنساخ لأغراض التكاثر. ويمكن تحديد الطابع الدقيق لهذه الضوابط في الاتفاقية.

٤ - وأضاف قائلا إن الوصول إلى نتيجة ملموسة يعتبر مسألة ملحّة، نظرا لأن بعض العلماء غير المسؤولين قد أعلنوا عن اعتزامهم استنساخ واحد من البشر. وإزاء هذه الخلفية فإنه مما يؤسف له أن اللجنة لم تكن قادرة على الوفاء بولايتها المسندة إليها في قرار الجمعية العامة ٥٦/٩٣. ولو اتبع المسار الذي اقترحته أصلاً فرنسا وألمانيا لاعتمدت بالفعل اتفاقية في هذا الشأن. وينبغي أن يتمثل هدف اللجنة في الوصول إلى اتفاقية يصدق عليها أكبر عدد ممكن من الدول، وهذا سيتأتى عنه فرق عملي واقعي بدلاً من انتصار رمزي يفتقر لأي أثر حقيقي. وسيكون من غير المستصوب إسناد القانون الدولي على تصويت مثير للخلاف العميق قد يحمل بعض الوفود على تجنب المشاركة في صياغة الاتفاقية المعنية، بيد أنه ما زال من الممكن الوصول إلى توافق في الآراء، لأن مقدمي مشروع القرار مستعدون لإجراء حوار ومستعدون لاستكشاف أية مجالات تؤدي إلى نص توفيقي.

٥ - **السيد سيناغا** (إندونيسيا): قال إنه لا توجد مسألة وحيدة استحوذت على مثل هذا الاهتمام الانفعالي أو كانت مثيرة للخلاف مثل مسألة الاستنساخ، بيد أن جميع الدول ترغب في حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر وترغب في صياغة صك مُلزم دوليا بهذا المعنى. ومثل هذه الخطوة تعتبر هامة في وقت يحاول فيه بعض العلماء إجراء تجارب خطيرة في تكاثر لا تزاوجي غير طبيعي للبشر، وهو الشيء الذي لا مبرر له. وينبغي أن تعود إلى الانعقاد اللجنة المخصصة المعنية لاتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر، لأن الأمر يستلزم سرعة إبرام اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع تماما مثل الإشراف الصارم على جميع بحوث الاستنساخ، بما في ذلك التي قد تثبت في نهاية الأمر أنها مفيدة للبشر، وذلك للحفاظ على كرامة الإنسان. وينبغي البحث عن موقف مشترك تحركه أفضل مصالح الجنس البشري وليس استغلاله أو الانحطاط به. وستكون موضع الترحيب أية مبادرة لتسوية الخلافات والوصول إلى توافق في الآراء.

٦ - **السيد شين كاو-سو** (جمهورية كوريا): قال إنه سيكون من غير اللائق اتخاذ قرار متسرع بشأن استنساخ البشر. ورغم أنه ينبغي أن تحظى الجوانب الأخلاقية بالاعتبار الجدي، فليس هناك ما يبرر فرض حظر كلي على جميع أشكال استنساخ البشر، لأن الاستنساخ لأغراض العلاج يمكن أن يعطي الأمل لملايين البشر ممن يعانون من أمراض وأضرار لا علاج لها. وقال إن الفروق بين الاستنساخ لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج هي أن الاستنساخ لأغراض العلاج لن يؤدي في نهاية الأمر إلى استنساخ لأغراض التكاثر. والصعوبات الهائلة المواجهة في استنساخ الحيوانات جعلت من المستحيل إحراز نجاح في استنساخ البشر بشكل فعلي. زيادة على ذلك، فإن الخلايا الجذعية الجنينية المشتقة من كيس الجريثمة (البلاستولا) التي تستخدم في الاستنساخ لأغراض العلاج لا يمكن بشكل صحيح اعتبارها من البشر وهي لا تصور حتى الآن الحياة البشرية.

٧ - وأضاف قائلا إن المرونة هي أفضل طريق لاستيعاب كثير من الآراء الدينية والأخلاقية المختلفة حول نقطة البداية للحياة البشرية ولهذا فإن أي نظام رقابي لا بد وأن يعرض الخيار الخاص بفرض حظر، أو الوقف المؤقت أو المراقبة الصارمة للاستنساخ. ويجب أن يوضع الاستنساخ لأغراض

العلاج تحت إشراف صارم من الدولة ويجب استعمال لوائح دولية دقيقة للقضاء على الملاذات الآمنة الاستنساخ. وبغية منع استغلال النساء من أجل استخراج البويضات منهن، سيكون من الضروري أن تسن كل دولة قوانين تسمح بمنح البويضات البشرية، ولكنها تحظر بيعها.

٨ - وأردف قائلا إن البحوث على الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين ليست بديلا عن الاستنساخ الطبي لأن الخلايا الجذعية الجنينية تولّد أنسجة بدون أن تثير الرفض من الجهاز المناعي. فيمكن للخلايا الجذعية المشتقة من البالغين أن تثير الرفض من الجهاز المناعي، وهي متخصصة للغاية وإمكانياتها في إعادة توليد أنسجة تالفة تعتبر محدودة ويمكن للخلايا الجذعية الجنينية أن تنتج أياً من الأنواع المختلفة وعددها ٢١٠ من الخلايا المتخصصة التي تصنع جسم الإنسان.

٩ - واستطرد قائلا إن الانقسامات الواسعة داخل اللجنة لا تبشر بخير لأي بداية مبكرة بشأن مفاوضات جادة حول اتفاقية لمنع استنساخ البشر حيث تضع نظاما قانونيا دوليا قابلاً للتنفيذ وفعّالاً من أجل تنظيم استنساخ البشر. ولهذا من الضروري إيجاد أساس واقعي وقانوني سليم يمكن عليه أولاً بناء توافق عام في الآراء. ولبلوغ هذه الغاية، من المستصوب عقد مؤتمر علمي في السنة التالية للحصول على صورة واقعية أكثر دقة لتكنولوجيا استنساخ البشر وما يترتب عليها من آثار. وينبغي أن تقوم الأمانة بتجميع القوانين واللوائح المحلية بشأن استنساخ البشر وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء. وهذه العملية سوف تساعد اللجنة على تحديد الوسائل القانونية على المستويات المحلية أو الدولية لاستبعاد أية إمكانية لإساءة استخدام استنساخ البشر، وسوف تعزز الاتفاق فيما يتعلق بالخطوات التالية التي يجب اتخاذها. واتخاذ نهج عملي تدريجي لمثل هذه المسألة الشائكة من المحتمل أن يحافظ على إمكانية تخفيف المعاناة التي تسببها الأمراض المسببة للانحلال التي لا علاج لها من خلال بحوث الخلايا الجذعية الجنينية والاستنساخ لأغراض العلاج.

١٠ - **السيد تاجيما** (اليابان): قال إن وفده يؤيد البيان الذي ألقاه مندوب بلجيكا نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.6/59/L.8. وأضاف أن موقف اليابان واضح وعملي. فأولا، ينبغي أن تكون أية اتفاقية دولية بشأن الاستنساخ مقبولة لأكبر عدد ممكن من البلدان، حيث يجب أن تكون الاتفاقية عالمية لتكون فعالة. وثانيا، فإن اليابان لا تؤيد الموقف الذي ينادي بضرورة فرض الحظر على جميع الاستنساخ البشري، حيث أنها ترى أنه من غير المناسب إغلاق الباب على التقدم العلمي المستقبلي الذي تكمن فيه إمكانية إنقاذ الأرواح المهددة بالأمراض الخطيرة. وثالثا، ينبغي احترام التقاليد التاريخية والأخلاقية والثقافية والدينية لكل بلد. وفي الختام ينبغي أن يكون الحظر في الاتفاقية مقتصراً على استنساخ البشر لأغراض التكاثر، وهو ما يوجد توافق في الآراء بشأنه.

١١ - ومضى قائلا إن التشريعات في اليابان تحظر إنتاج أفراد مستنسخين من البشر، بيد أن المجلس الحكومي في اليابان قرر السماح بخلق أجنة بشرية عن طريق نقل نواة الخلية الجسدية واستغلالها للبحوث الأساسية في ظل ظروف متشددة. وبعد أن أعدت الوزارات المعنية مبادئ توجيهية، سوف تبدأ البحوث.

١٢ - وأضاف قائلا إن اليابان من مقدمي مشروع القرار الذي قدمته بلجيكا لأنها لا تفرض أي رأي بعينه ولكنها تعرض خياراً ولذلك من الأرجح أن تؤدي إلى توافق في الآراء. وقال إن وفده يشاركه الرغبة القوية لكثير من الوفود من أجل اعتماد اتفاقية بتوافق الآراء. وبناء عليه فإن اليابان تعتقد أنه لا ينبغي اتخاذ أي إجراء سابق لأوانه بشأن المسألة

وأن يواصل أعضاء اللجنة استكشاف الطرق لتحقيق توافق في الآراء بإظهار المرونة وروح التعاون.

١٣ - **السيدة توغرال** (تركيا): تكلمت بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي فقالت إن الولاية التي تحدد الإطار لاتفاقية مقبولة عالميا بشأن مسألة استنساخ البشر لا يمكن إلا أن تستند إلى توافق في الآراء. وأثناء انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، واجهت اللجنة السادسة مأزقاً ما بين مشروعي قرارين متنافسين، فكل منهما ساهم في تقديم عدد كبير من البلدان. وسيكون في مصلحة جميع الوفود تجنب تكرار نفس المأزق والسعي إلى نتيجة مجدية وتحظى بتوافق الآراء. وإجراء أي تصويت على أي من المقترحات سوف يثير الخلافات، وسيكون عميقا وغير متفق مع ممارسة اللجنة في حسم المسائل الجوهرية بتوافق الآراء. وزيادة على ذلك فإن اجتماع اللجنة المخصصة على أساس هذه الولاية سوف يواجه نفس الآراء المعارضة أو يخسر مشاركة كثير من الوفود. وأضافت قائلة إن الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد فرض حظر كلي على استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وهذه الدول تود أيضا أن ترى توافقاً في الآراء بشأن كيفية التعامل مع جميع أشكال استنساخ البشر بيد أنها لا ترغب في فرض تكليف بطريقة سوف تقوض الطابع العالمي للاتفاقية منذ البداية.

١٤ - **السيد أنجابا** (ناميبيا): قال إن ناميبيا تعارض استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وهي تعتقد أيضا أن الدول التي لديها التكنولوجيا المطلوبة ينبغي أن تواصل بحوثها الطبية على الاستنساخ لأغراض العلاج لما فيه منفعة البشرية جمعاء. وقال إن بلده يحترم آراء الدول التي ترغب في حظر الاستنساخ لأغراض العلاج ويقترح أن تفرض هذه الدول حظرا شاملا على استنساخ البشر عن طريق تشريعاتها الوطنية. وحيث أن هناك توافقا واسع النطاق حول ضرورة فرض حظر على الاستنساخ لأغراض التكاثر وفي ضوء التقليد التوافقي للجنة والطابع التوافقي للاتفاقيات التي يتم التفاوض حولها واعتمادها تحت إشراف الأمم المتحدة، فإن وفده يأمل أن تمضي اللجنة في عملها على أساس هذا التوافق في الآراء وتوصي بالتفاوض واعتماد اتفاقية تحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر.

١٥ - **السيدة رازي** (فنلندا): قالت إن وفدها، مثل الوفود الأخرى، يشجب جميع الجهود الرامية إلى تكاثر البشر بالاستنساخ حيث أنه يتعارض مع كرامة الإنسان. ورغم أن هناك توافقا دوليا واسع النطاق في الآراء بشأن عدم مقبولية الاستنساخ لأغراض التكاثر، فإن الوفود منقسمة في آرائها بشأن الأنواع الأخرى من الاستنساخ. وبالنسبة للبعض تشكل بحوث الخلايا الجذعية انتهاكا غير مقبول للحياة البشرية، في حين ترى وفود أخرى أنه يمكن بهذا إنقاذ أرواح البشر. وقالت إن وفدها يُعتَبر من بين هؤلاء الذين يعتقدون أن الاستنساخ لأغراض العلاج له إمكانيات كبيرة لعلاج. طائفة كبيرة من الأمراض الخطيرة التي تنطوي على أنسجة تالفة. ولهذا، فإنه لا يقبل حلاً يهدف إلى فرض حظر كلي على الاستنساخ لأغراض العلاج. وقالت إن الآراء المتباينة بشأن الاستنساخ لأغراض العلاج إنما ترجع أساسا إلى قيم ومعتقدات أخلاقية ودينية مختلفة وبالتالي يجب احترامها. ولا يتوقع وفدها من الآخرين أن يوحِّدوا آراءهم مع رأيها بشأن الاستنساخ لأغراض العلاج، بيد أنه من الأهمية للغاية أن تستند نتائج أعمال اللجنة إلى حل يكون مقبولا للجميع. وتدرك جميع الوفود أن الاتفاقيات الدولية غالبا ما تستند إلى أدنى قاسم مشترك.

١٦ - ومضت قائلة إن وفدها يرى أن مشروع القرار A/C.6/59/L.8 يمثل حلاً توافقيا في الآراء. فهو يحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر في حين يقدم بدائل مختلفة فيما يتعلق بأشكال أخرى من استنساخ البشر، بحيث يسمح للدول الأطراف إما بحظر هذه الأشكال أو فرض فترة توقف

عليها أو تنظيمها رقابياً بوسائل التشريعات الوطنية، بفرض ضوابط صارمة. وفي فنلندا، سُمح للوكالات الحاصلة على ترخيص فحسب بإجراء البحوث على الأجنة، وكل مشروع بحثي محدد لا بد أن يُقيَّم أولاً من لجنة معنية بالأخلاق. فالبحوث بدون موافقة سابقة من تلك اللجنة محظور وتعتبر من الجرائم. ورغم أن فنلندا من بين مقدمي مشروع القرار A/C.6/59/L.8، فإن وفدها يفتح الباب أمام أية مقترحات أخرى بهدف التوصل إلى حل توافقي.

١٧ - **سير إمير جونز باري** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تعارض كلية استنساخ البشر لأغراض التكاثر وكانت واحداً من أولى البلدان في العالم التي حظرته. وهي سوف تؤيد أي مبادرة تتخذها الأمم المتحدة التي من شأنها بلوغ حظر عالمي فعّال. واستدرك قائلا إن المملكة المتحدة لا يمكن أن تؤيد أي محاولة لحظر أو لتقييد بشكل غير معقول للاستنساخ لأغراض البحوث، المعروف بأنه الاستنساخ لأغراض العلاج، والذي يبشّر كثيرا بوجود علاجات جديدة للأحوال الانحلالية الخطيرة التي تعتبر غير قابلة حاليا للعلاج. وفي المملكة المتحدة، سُمح بالاستنساخ لأغراض العلاج ولكن مع خضوعه لتنظيم صارم. فليس بمقدور أحد أن يضطلع ببحوث على الأجنة دون ترخيص من الهيئة الرقابية ولا يسمح بإجراء أي بحوث على الأجنة التي يزيد عمرها على ١٤ يوما.

١٨ - وأضاف قائلا إن معارضي الاستنساخ لأغراض العلاج يرون أنه من المستحيل فرض حظر على نوع من الاستنساخ وليس على الأنواع الأخرى. فعلى النقيض من ذلك، من الممكن تماما سنّ تشريعات تحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر فحسب. وقد فعلت المملكة المتحدة ذلك بنجاح وهي مستعدة لتبادل تشريعاتها كنموذج. وقد طُرح رأي آخر وهو أن الاستنساخ لأغراض العلاج سوف يتطلب إمدادات لا حد لها من البويضات وأن النساء سوف يتم استغلالهن لتوفير هذه البويضات. وليس هذا هو الحال. والمملكة المتحدة قد أنشأت أول بنك للخلايا الجذعية في العالم، ويطلب من جميع الباحثين منح عيّنة من خطوط الخلايا الجنينية التابعة لهم. واستطاع البنك أن ينمي المزيد من نفس الخلايا ويجعلها متاحة للباحثين الآخرين. وفي الواقع سوف يخزِّن البنك خطوطا من الخلايا الجذعية الكافية لتوفير نظير لجميع أنواع الأنسجة البشرية الأساسية، ولذلك لن يكون من الضروري إنشاء خط جديد للخلايا الجذعية لكل شخص يتطلب العلاج، وسيكون عدد الخطوط اللازمة صغيرا. وهناك رأي ثالث مفاده أن الخلايا الجذعية من البالغين يمكن استخدامها بدلا من الخلايا الجذعية الجنينية. ورغم أن المملكة المتحدة تؤيد البحوث في جميع أنواع الخلايا الجذعية، من الواضح فعلا أن هناك بعض الأشياء التي يمكن القيام بها مع الاستنساخ لأغراض العلاج التي ليس من الممكن القيام بها مع الخلايا الجذعية المشتَّقة من البالغين. وعلى سبيل المثال، فإن الاستنساخ لأغراض العلاج المسموح به لخلق خطوط من الخلايا الجذعية ذات العلامات الجينية المحددة فيما يتعلق بالأمراض التي يمكن اختبار العقاقير الجديدة والعلاجات الجديدة عليها.

١٩ - وأضاف قائلا إن وفده يدرك أن بحوث الأجنّة واستنساخها يطرح قضايا أخلاقية هامة. وفي المملكة المتحدة جرت مناقشات حول هذه المسألة طوال ٢٠ سنة وأنه تم التوصل إلى موقفها الحالي بعد مناقشات عامة وبرلمانية مستفيضة. فأعضاء البرلمان، بعد تحررهم من التصويت على غرار ما يجري في الأمور الحزبية، أدلوا بأصواتهم بنسبة ٣ إلى ١ لحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر، ولكن السماح بالاستنساخ لأغراض العلاج، وأظهرت استطلاعات الآراء أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من الجمهور البريطاني يؤيد مثل هذه البحوث. وقال إن المملكة المتحدة تحترم الفوارق الثقافية والاجتماعية والدينية التي قد تحمل بلدانا أخرى على اعتناق

نتائج مختلفة فيما يتعلق بالاستنساخ لأغراض العلاج، وهي تطلب في المقابل نفس الاحترام. وسيكون من الخطأ بالنسبة للأمم المتحدة أن تحاول تجاوز الموقف الذي تم التوصل إليه في المملكة المتحدة من خلال عملياتها الديمقراطية.

٢٠ - ومضى قائلا إن وفده كان من بين مقدمي مشروع القرار البلجيكي (A/C.6/59/L.8) لأنه سوف يحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر، وهي نقطة تتفق بشأنها جميع الوفود، بيد أن هذا سيتيح لكل بلد أن يقرر لنفسه ما إذا كان سيحظر الاستنساخ لأغراض العلاج أو لا يحظره. وهذا يجسم موقفا يتسم بالاحترام المتبادل والتسامح فيما يتعلق بالمواقف الوطنية المختلفة. وقال إن مشروع القرار الذي قدمته كوستاريكا (A/C.6/59/L.2)، من ناحية أخرى لا يتيح المجال لاختلاف الآراء وهو يسعى لفرض وجهة نظر متشددة وحيدة على بقية العالم. فإذا كانت الأمم المتحدة تريد أن تصوغ اتفاقية تحظر استنساخ البشر لأغراض العلاج ولأغراض التكاثر، فإن وفده لن يشترك في المفاوضات ولن يوقع على الاتفاقية وسوف يستمر السماح للاستنساخ لأغراض العلاج في المملكة المتحدة. واختتم قائلا إن اللجنة لديها الاختيار. فهي تستطيع أن تكرر نفس التحفظ العقيم الذي حدث في السنة السابقة أو أنها تستطيع الموافقة على العمل بشأن اتفاقية لحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر، وهو الرأي الذي تتفق عليه جميع الوفود. واختتم قائلاً إن مشروع القرار A/C.6/59/L.8 يتيح طريقا إلى المستقبل.

٢١ - **السيد بوفواس** (البرتغال): قال إن موقف وفده يستند إلى المبدأ القائل إن كل دولة عليها واجب لحماية حياة الإنسان وحقوق مواطنيها. ويفهم وفده أن الخلايا الجذعية تؤدي دورا حاسما في الاستعاضة عن الخلايا وقد تحمل المفتاح إلى علاج كثير من الأمراض. بيد أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الخلايا الجذعية. الخلايا الجذعية الجنينية المأخوذة من الأجنة التي يبلغ عمرها من ٥ إلى ٦ أيام مع ما ينتج عن ذلك من وفاة الجنين، والخلايا الجذعية ذات الأصل الحميلي الجريثيمي، المأخوذة من الحبل السّري أو الأنسجة الحميلية الجريثيمية؛ والخلايا الجذعية المأخوذة من طائفة متنوعة من الأنسجة المشتقة من البالغين. وقال إن البرتغال ترفض رفضا قاطعا استخدام الخلايا الجذعية الجنينية، حيث تجد من المزعج تماما فكرة خلق وتدمير الحياة البشرية لأغراض البحوث العلمية. ولاستخدام جنين كمصدر للخلايا الجسدية يعني معالجة الجنين من الناحية الوظيفية الصرفة كمورد وليس ككيان متكاثر. وقال إن وفده يشعر بالقلق أيضا لأن السماح بالاستنساخ لأغراض العلاج باستخدام الأجنة سوف يؤدي حتما إلى أشكال أخرى من الاستنساخ غير مقبولة تماما. زيادة على ذلك فإن الوفد يأخذ في الاعتبار المخاطر الاجتماعية والأخطار التي سوف ينطوي عليها هذا الإجراء في البلدان النامية حيث سوف تعرض النقود على ملايين النساء مقابل خلايا بويضاتهن، وهذا شيء غير مقبول تماما. وإضافة إلى ذلك ليس هناك تقارير حتى الآن عن مرضى قد استفادوا من بحوث الخلايا الجذعية الجنينية. وينبغي بالطبع تشجيع بحوث الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين والسماح بها، وليس هناك من سبب لتحري الخلايا الجذعية من الحبال السُّرية. وفي مثل هذا الموضوع الحساس، فإن مصالح الجماعات المالية القوية أو الشركات الصيدلانية لا بد وأن تأخذ المكان الثاني.

٢٢ - وفي أوروبا حدثت بداية مع اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حقوق الإنسان والطب الحيوي، التي حظرت إنتاج الأجنة لأغراض البحوث، وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٩٨ الذي يحظر استنساخ البشر. كما أن ميثاق الحقوق الأساسية الذي أصدره الاتحاد الأوروبي والمعتمد في عام ٢٠٠٠ يحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر، ويحظر الممارسات العلمية المحسِّنة للنسل واستخدام الجسم البشري وأعضاءه كمصدر للكسب المالي.

٢٣ - وحيث أن الهدف الحالي للجنة هو الموافقة على مشروع قرار يتضمن تكليف لجنة مخصصة للتفاوض حول اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر، فإن وفده يؤيد مشروع القرار الذي تقدمت به كوستاريكا (A/C.6/39/L.2).

٢٤ - **السيد ساردنبرغ** (البرازيل): قال إن وفده منذ بدء المناقشة بشأن الاستنساخ في الجمعية العامة كان يؤكد بشكل متواصل على الحاجة إلى التوصل إلى صيغة توافق في الآراء تستوعب مختلف المواقف، في ضوء الأهمية الخاصة باعتماد اتفاقية لمنع الاستنساخ لأغراض التكاثر والتي سوف تكون مقبولة بشكل عام. وقال إن البرازيل تؤيد مشروع القرار المقدم من بلجيكا (A/C.6/59/L.8) لأنه عملي ومبني على مبدأ. فهو عملي لأنه يعترف بأن الاعتبارات الأخلاقية التي تقوم عليها نقاط التضارب في الآراء ليس من المحتمل أن تتغير في المستقبل القريب؛ وهو ينبني على مبدأ لأنه يعكس نفس النقطة الأساسية لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه حتى الآن، وهي الفكرة القائلة إن الاستنساخ لأغراض التكاثر البشري غير مقبول أخلاقيا.

٢٥ - ويجب التأكيد على أن الاتفاقية المقترحة لن تستبعد اعتماد معايير أكثر صرامة على المستوى الوطني. ورغم أن اعتماد مثل هذه الاتفاقية لا يمكن أن يكون ضمانا مطلقا لمنع حماقة البعض، فمن الأمور الحاسمة أن يبعث المجتمع الدولي برسالة واضحة بأن السلوك الأخلاقي في مجال الاستنساخ لن يكون مقبولا. ومن الأهمية أيضا، أنه سوف يقدم الدعم والحافز لإعداد تشريعات محددة على المستوى الوطني.

٢٦ - وأضاف قائلا إن أفعل طريقة لإحباط الممارسات المشكوك فيها هو تدعيم الحرية العلمية في البحث وإعداد بدائل مقبولة. ورغم أن البحث في الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين يبشر بالخير، فليس من الواضح ما إذا كان يستطيع أن يقدم بديلا مقبولا لاستخدام الخلايا الجذعية الجنينية. ومن ناحية أخرى، فإن إجراء المزيد من البحوث هو الذي سيحدد ما إذا كانت الخلايا الجذعية الجنينية يمكن استخدامها بطريقة سليمة علميا ومقبولة أخلاقيا. وينبغي أن يكون الإنسان حذراً إزاء قمع البحوث العلمية والتقدم والمعرفة على أساس أنها قد يساء استعمالها. وفي ضوء إمكانية الاستنساخ لأغراض العلاج في تخفيف المعاناة، قال إن وفده يعتقد أن الأسس الأخلاقية لاستنكار الاستنساخ لأغراض العلاج بمساواته بقضية حقوق الإنسان ليست واضحة تماما وأن تمحيص المسألة سوف يفيد من توفير المزيد من المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالإمكانية العلاجية بسبب الخلايا الجذعية الجنينية.

٢٧ - وأضاف قائلا إن الأوساط العلمية والمجتمع المدني في البرازيل يرفضون استعمال الأجنة واستغلال الحمض النووي الصبغي لأغراض تحسين النسل. وقال إن حكومته كانت تنسق الاجتماعات الرفيعة المستوى العلمية والأخلاقية والقانونية لمناقشة الإطار الرقابي بشأن الاستغلال الجيني وكان الكونغرس يناقش إصدار مشروع قانون اتحادي بشأن المسألة.

٢٨ - وأوضح أن الاتفاقية الدولية المقترحة لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر هي مبادرة جاءت في حينها استجابة لإعلانات تقترح بأن التجارب مع الأجنة البشرية وشيكة الوقوع في بعض البلدان. وبالرغم من ذلك، ورغم إلحاح المسألة، فإن البت في مسألة بمثل هذه الأهمية يتطلب أساسا علميا وأخلاقيا متيناً، ومن المستصوب للغاية التوصل إلى توافق في الآراء لكي تكون الاتفاقية المقبلة مقبولة على نطاق واسع.

٢٩ - **السيد مينون** (سنغافورة): أعرب عن أسفه أن اللجنة ليس لديها شيء تبديه فيما يتعلق بأعمال السنوات

الثلاث الماضية. فليس من المستطاع التوصل إلى إجماع في الآراء بشأن الأخلاقيات والاعتقاد الديني؛ زيادة على ذلك فإن الاكتشافات العلمية الجديدة تطرح تحديات وتتيح فرصا يتعين الاستجابة لها بشكل مختلف من مختلف المجتمعات. وفي بعض الظروف كان من الأفضل الاتفاق على عدم الاتفاق ولكن بشأن المسائل التي تحظى بتوافق الآراء يلزم اتخاذ إجراء سريع.

٣٠ - وفي الوثيقة A/C.6/59/L.1، فإن الكرسي الرسولي نادى بأن ''الأمانة تقتضي أنه لو أظهر أي مسار للبحوث ظروفا للنجاح ولا يطرح مشاكل أخلاقية، فينبغي اتباعه قبل الشروع في بحث آخر أظهر قليلا من الأمل في النجاح ويثير شواغل أخلاقية''. واستدرك قائلا إن الأمانة يمكن القول إنها تشير إلى أن المناقشة إذا أظهرت توافقا في الآراء بشأن الحاجة إلى التصدي لخطر محدد أثار شواغل أخلاقية- الاستنساخ لأغراض التكاثر-عندئذ ينبغي مواصلة حظره قبل الشروع في الاقتراح الذي يثير الخلافات والرامي إلى فرض حظر على الاستنساخ لأغراض العلاج.

٣١ - وأضاف قائلا إن مسار البحوث النوعي الذي أشار إليه الكرسي البابوي، وهو بحوث الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين، يتواصل بالفعل وهو أكثر تقدما من الميدان الوليد الخاص ببحوث الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين. وتعرض وثيقة الكرسي البابوي أيضا قلقا معيّنا ذلك لأن الميدان الجديد يتنافس من أجل الحصول على موارد. ومع ذلك، إذا كانت الموارد تتحرك بعيدا عن بحوث الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين نحو الميدان الجديد، فإن هذا يرجع إلى أن هذا الميدان يحمل آمالا واعدة أكثر، بسبب أن الخلايا الجذعية الجنينية تعتبر ''ذات قوة تناسلية وافرة الكنون''؛ فهي تستطيع أن تتكاثر من أية خلية في الجسم.

٣٢ - ومضى قائلا إن الواقع هو أن البعض يرغب في مواصلة بحوث الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين مع استبعاد بحوث الخلايا الجذعية الجنينية، في حين أن أولئك الذين يؤيدون إعطاء فرصة للأجيال القادمة للاستفادة من الاستنساخ لأغراض العلاج لا ينادون بإغلاق ميدان البحوث السابق. وبالمثل، فإن مشروع القرار A/C.6/59/L.8 لا يعتبر ''النقيض'' من مشروع القرار A/C.6/59/L.2؛ وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يصر على وجوب أن يَسمح جميع البلدان بالاستنساخ لأغراض العلاج.

٣٣ - ومضى قائلا إن سنغافورة تؤيد مشروع القرار A/C.6/59/L.8 لأنه يحترم حق الدول في أن تقرر بنفسها بشأن المسائل التي لا تحظى بعد بتوافق الآراء على المستوى الدولي. ويزعم هؤلاء الذين ينادون بفرض حظر على الاستنساخ لأغراض العلاج أنه أمر صعب وغير يقيني ويثير شواغل أخلاقية. بيد أن الكثير من الاكتشافات القيِّمة قد نتجت من بحوث صعبة. وجميع البحوث العلمية تعتبر غير يقينية، حيث تتطلب المثابرة والصبر ولا ينبغي حظر البحوث لمجرد أنها تثير الخلاف والجدل. فهذه البحوث ينبغي بالطبع إجراؤها فحسب بمقتضى ضمانات صارمة؛ وقد اعتمدت سنغافورة في الآونة الأخيرة تشريعات تنظم بحوث الخلايا الجذعية بطريقة وجد مجتمعها أن هذا مقبول أخلاقيا وفقط بعد عملية تشاور عامة مستفيضة.

٣٤ - وأضاف قائلا إن في قلب المشكلة كان تعريف الحياة البشرية والنقطة التي تبدأ عندها. ففي حين يقول أولئك الذين يعارضون الاستنساخ لأغراض العلاج أن الحياة البشرية تُخلق وتدمّر أثناء هذه العملية، هناك رأي آخر يروّج له السيناتور الأمريكي أورين هاتش (وهو جمهوري) ومفاده ألا يوجد طريق أكبر للنهوض بالحياة من إيجاد طريقة لدحر الموت والمرض.

٣٥ - ومضى قائلا إن ما يقلق وفده هو أن مجموعة من الدول تحاول أن تفرض أحكامها القيمية على جميع الدول وأن موقفها غير المرن وغير البناء يحول دون اتخاذ المجتمع الدولي إجراءً عاجلا لتحريم الاستنساخ لأغراض التكاثر. وهو ما يعارضه المجتمع الدولي بأسره. فإذا أصرت هذه الدول على اتخاذ نهج مثير للخلاف بهدف تحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل، فإنها قد تنتهي بالتفاوض فحسب فيما بينها. وهذه ليست الطريقة لصياغة معايير عالمية شاملة. وسوف يصيب الأمم المتحدة ضرر كبير إذا أرادت بعض الدول استخدام مثل هذه السابقة لفرض وجهة نظرها على قضايا خلافية أخرى عن طريق التصويت بدلاً من بلورة تتسم بالصبر لتوافق الآراء.

٣٦ - واختتم قائلا إنه يشيد بشجاعة الراحل كريستوفر ريف، الذي انتصر أمله على الاعتقاد الزائف الذي تغذيه تجارة الخوف بأن الاستنساخ لأغراض العلاج لا يمكن تنظيمه رقابياً والذين يعتقدون أن الفائدة العائدة على المجتمع تستحق المخاطرة، حيث أن البويضات غير المخصبة المستخدمة للاستنساخ لأغراض العلاج لن تغادر المختبر.

٣٧ - **السيدة كوليه** (فرنسا): أشارت إلى أن وفدها قد انضم إلى ألمانيا في اقتراح إدراج بند بعنوان ''اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر'' في جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٨ - وأضافت قائلة إن البرلمان الفرنسي اعتمد، في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وبعد مداولة مطولة، تشريعا يحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر وأوجد جريمة جديدة هي ''ارتكاب جريمة ضد الإنسانية''، وهو ما يسمح بأن يُلاحَق منتهكو التشريع من المواطنين الفرنسيين أو المقيمين على أرض فرنسا حتى لو كانت الجريمة قد ارتكبت خارج الأراضي الفرنسية. ويحظر القانون الجديد الاستنساخ لأغراض العلاج؛ بيد أنه أدرج تصريحا خاصا مدته خمس سنوات للبحوث على الأجنة للأغراض العلاجية.

٣٩ - وقالت إن وفدها لا يدعو إلى إعداد صك دولي يصاغ على نمط تشريعها الوطني الخاص ذلك لأنها ترى أنه لا يوجد توافق آراء عالمي شامل بشأن حظر جميع أشكال الاستنساخ ولا يمكن أن يوجد صك ذو فعالية إلا إذا حظي بالتقيد العالمي الشامل. وقد أظهرت السنوات الثلاث الماضية أن هناك توافقا واضحا في الآراء فحسب بشأن حظر الاستنساخ لأغراض التكاثر وأن التهديد بالتجارب الخطرة يجعل من الأمور الملحّة مكافحة هذه الممارسة، ويفضل عن طريق وضع اتفاقية. وقالت إن الفصل بين قضيتي الاستنساخ لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج لن يمنع الدول من حظر جميع أشكال الاستنساخ إذا هي أرادت أن تفعل ذلك؛ واختتمت قائلة إنها تشجع استمرار تبادل المعلومات بشأن التشريعات والتجارب الوطنية في مثل هذا المجال المعقّد. ولهذه الأسباب، فإن وفدها كان من بين مقدمي مشروع القرار الذي قدمته بلجيكا (A/C.6/59/L.8).

٤٠ - **السيد ميشرا** (الهند): قال إن الهند في حين أنها تعتبر الاستنساخ لأغراض التكاثر غير مقبول أخلاقيا وأنها قد فرضت حظرا عليه في عام ١٩٩٧ من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية بشأن البحوث الطبية، توجد بها دولة مسؤولة قامت بتنظيم استخدام التكنولوجيا بالموازنة ما بين المعايير الأخلاقية والفوائد الاجتماعية. ولا ينبغي نقل نواة الخلية الجسدية لاستخدامه لخلق طفل لأن هذه البحوث سوف تكون غير أخلاقية وتنطوي على مخاطر غير مقبولة، بيد أنه يمكن استخدامها لتحرير الإنسانية من المرض والوهن.

٤١ - وقال إن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية قد أصبح متزايد الصعوبة حيث تواجه البلدان النامية، وخصوصا تلك التي لديها قاعدة علمية

وصناعية قوية، تقييدات علنية وخفية على تطورها التكنولوجي وهي تمنع من مواصلة البحوث المستقلة في مجالات معينة. وقال إن وفده يعتقد أن كل بلد له الحق في أن يختار الطرق والإجراءات التكنولوجية، طالما أنه لا ينتهك المعايير المقبولة عالميا الخاصة بكرامة الإنسان. ومن أجل هذه الأسباب، فإن وفده لا يقبل الاقتراح الوارد في مشروع القرار A/C.6/59/L.2.

٤٢ - **السيدة راموس رودريغيز** (كوبا): أعادت التأكيد على رأي وفدها بأن استنساخ البشر أمر غير مسؤول، وغير أخلاقي ويتنافى مع قيم المجتمع الكوبي. بيد أن الاستنساخ لأغراض علاجية له إمكانيات علمية كبيرة، شريطة أن يتم تنظيمه بصرامة.

٤٣ - وأضافت قائلة إن مشروع القرار الذي قدمته بلجيكا (A/C.6/59/L.8)، والذي كانت كوبا من بين مقدميه، يتضمن اقتراحا مرنا وواقعيا وقابلا للاستمرار مما يجعل التقدم العلمي ممكناً لما فيه منفعة البشرية مع الاحترام الكامل لسلامة شخص الإنسان وكرامته. وأعربت عن اعتقادها بأن هناك توافقا في الآراء بشأن منع الاستنساخ لأغراض التكاثر وأنه من الأمور العاجلة أن تطلب اللجنة إلى اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥٦/٩٣ إعداد مشروع اتفاقية دولية لمنع هذه الممارسة.

٤٤ - **السيد مكايفور** (نيوزيلندا): قال إن مشروع التشريعات التي تحظر الاستنساخ لأغراض التكاثر هي معروضة الآن أمام برلمان نيوزيلندا. ومع ذلك فإن حكومته لا تزال تدرس مسألة استخدام الاستنساخ للأغراض العلاجية والبحثية؛ وهي تعتزم التشاور مع العلماء ورجال الآداب والأخلاق والجمهور وهي ليست في وضع يؤهلها لاستباق نتائج هذه المشاورات. ولهذا السبب، فإن نيوزيلندا لا تستطيع تأييد مفاوضات بشأن فرض حظر أوسع نطاقا على الاستنساخ.

٤٥ - وأضافت قائلة إن أي صك قانوني دولي تسفر عنه هذه المفاوضات لن تكون له قيمة إلا إذا كان قادرا على أن يحظى بالقبول العالمي الشامل؛ زيادة على ذلك، فإن اللجنة لها تقليد طويل في العمل بتوافق الآراء، وهو لن يتأتى إلا إذا اعتُمد نهج متغيِّر تدريجياً. وقال إنه يشجع الوفود على مواصلة الجهود لإيجاد مثل هذا الحل أثناء الدورة الحالية.

٤٦ - **السيدة مورغان-موس** (بنما): قالت إن القانون الصادر في بنما يحظر جميع أشكال الاستنساخ البشري بمعنى خلق جنين يعتبر نسخة بيولوجية من إنسان بشري. ويمكن فحسب تكاثر أنسجة لإصلاح أعضاء ولأغراض علاجية أخرى من الحبل السُّري لطفل مولود حديثا أو من خلال أية طريقة علمية أخرى يتم التوصل إليها فحسب لمنفعة طفل وليد، أو لأقاربه أو لأطراف ثالثة بموافقة الشخص الذي استخلصت منه المادة العضوية أو من الممثلين الشرعيين لذلك الشخص. ولذلك يؤيد وفدها مشروع القرار الذي قدمته كوستاريكا (A/C.6/59/L.2).

٤٧ - **السيد جيا غايد** (الصين): قال إن السنوات الثلاث الماضية من المداولات غير الناجحة قد جعلت مواقف جميع الأطراف معروفة جيدا. وقال إن حكومته لا تزال تعارض الاستنساخ لأغراض التكاثر وتؤيد الاستنساخ لأغراض العلاج؛ وقد فرضت الصين حظرا على الممارسة السابقة باعتبارها مناهضة لقوانين الطبيعة وانتهاكا لكرامة الإنسان في حين أن الأخرى إذا ما جرى تنظيمها وضبطها بشكل صحيح، لها إمكانيات ضخمة لإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة.

٤٨ - وأضاف قائلا إن الخطوة المنطقية التالية هي الإقدام مبكرا على إبرام صك دولي يجسد توافق الآراء الحالي بشأن

حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وقال إن وفده كان يؤيد في الأصل وضع صك يتجاهل مسألة الاستنساخ لأغراض علاجية؛ بيد أنه في ضوء الشواغل المقلقة التي أعربت عنها بلدان عديدة، فإنه قد وافق على البدء في النظر بشكل مستقل في طرق تنظيم وضبط الاستنساخ لأغراض علاجية بمجرد إبرام الاتفاقية لمنع الاستنساخ لأغراض التكاثر. وقال إن الوفد أبدى تساهلاً كبيراً وهو مستعد الآن لأن يتقدم خطوة أخرى بسحب اعتراضه على إدراج أحكام بشأن طرق تنظيم الاستنساخ لأغراض العلاج في اتفاقية لمنع الاستنساخ لأغراض التكاثر.

٤٩ - وأوضح أن وفده قد اتخذ هذا القرار تعاطفا مع بعض الشواغل التي أبدتها البلدان بأن التكنولوجيا الناجمة من البحوث في الاستنساخ لأغراض علاجية يمكن أن تطبق بشكل غير مشروع على الاستنساخ لأغراض التكاثر وأنه احتراما للخصوصيات الثقافية والدينية والأخلاقية والأدبية وعادات وأعراف تلك البلدان. واختتم قائلا إنه يحث جميع الجوانب على التسامي فوق خلافاتها بغية إخراج نتيجة مُرضِية للجميع.

٥٠ - **السيد ديوب (بوتسوانا)**: تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبلد المرشح وهو مدغشقر، فقال إنه يأمل أن تتوصل الجمعية العامة في المستقبل القريب إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقية دولية تحظر جميع أشكال استنساخ البشر لأغراض التكاثر، وهو شيء كريه لجميع الأمم وتحدّ لكرامة الإنسان. ومن ناحية أخرى، طرحت قضية داخل الأوساط العلمية بشأن الحاجة إلى النظر في مزايا البحوث على الأجنة لأغراض علاجية.

٥١ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية ليس لديها القدرة على إجراء هذه البحوث، بيد أنها مع ذلك ملتزمة بتحسين حياة شعبها وهي مهتمة بإمكانية إيجاد علاج للأمراض مثل بركنسون والزهايمر وإصابات النخاع الشوكي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، ناقش الزعماء الأفارقة المسألة فقرروا إصدار تعليماتهم إلى وزارات الصحة بالالتقاء وإعداد موقف مشترك بشأن الاستنساخ.

٥٢ - وفي اجتماع خاص عُقد في بريتوريا يومي ٢ و ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، نظر هؤلاء الوزراء في المسائل والعمليات المعنية؛ وفي الآثار المعنوية والأخلاقية والدينية؛ وإمكانية الاستغلال الاقتصادي للمرأة؛ والحاجة إلى مراقبة فعّالة وإطارات رقابية. فقد أخذ هؤلاء علماً بالتحديات التي طرحتها المسألة أمام البلدان النامية، ووافق هؤلاء على إنشاء لجنة دائمة من الخبراء معنية باستنساخ البشر لأغراض العلاج والتي ستراقب العملية على نطاق عالمي؛ وإعداد إطار قانوني رقابي وسياساتي ومبادئ توجيهية من أجل المنطقة؛ وأن تصبح في نهاية الأمر الهيئة الاستشارية الدائمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعنية بالمسألة. وقد اعتمد مجلس وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هذا القرار، الذي يرفض أن يكون طرفا في أي قرار ينطوي على إجراء متسرع دون قياس المنافع الممكنة للاستنساخ.

٥٣ - **السيدة تيلاليان** (اليونان): قالت إن مشروع القرار A/C.6/59/L.8 هو مشروع متوازن ونص أصيغ بدقة ويستجيب للاتفاق العالمي بشأن ضرورة حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر، وهو ما يشكل تهديدا لكرامة الإنسان. وفي الواقع إن أي تأخير في فرض مثل هذا الحظر يمكن أن يعرقل جهود المجتمع الدولي لمنع إساءات الاستعمال.

٥٤ - وأضافت قائلة إن مشروع القرار لا يدعو ولا يشجع الاستنساخ لأغراض البحوث أو للأغراض العلاجية كما أنه لا يستبعد إمكانية أن تحظر أي دولة جميع أشكال استنساخ البشر. وهذا المشروع يراعي التنوع المشروع

لـلآراء ذات الطـابع الثقـافي أو الأخلاقـي أو الاقتـصادي أو العلمي أو الديني. وفي الوقت نفسه، يقر المشروع بأن كثيراً مـن البلـدان تفـرض معـايير محليـة لتنظـيم وحمايـة هـذه الممارسات، نظرا لأن الاستنساخ للأغراض العلاجية، من وجهة نظرها، قد يثبت أنه مفيد للإنسانية، إذا ما جرى تنفيذه بطريقة مناسبة تحترم تماما حقوق وقيم الإنسان.

٥٥ - وأضافت قائلة إن مشروع القرار يتمشى أيضا مع التطـورات علـى المـستوى الإقليمـي. وتـسلم الديباجـة في البروتوكـول الإضـافي لاتفاقيـة مجلـس أوروبـا بـشأن حقـوق الإنـسان والطـب الحيـوي أن بعـض تقنيـات الاستنـساخ قـد تـدفع إلى الأمـام المعـارف العلميـة أو تطبيقاتهـا الطبيـة. وعلـى هذا الأساس، فسرت بعض اللجان الوطنية المعنية بـالأخلاق الحيوية بما في ذلك بلدها، البروتوكـول بأنـه ينص علـى أن الاستنساخ للأغراض العلاجية معفى من الحظر العام على الاستنساخ للأغراض البحثية. وبالمثل فإن مشروع القرار يترك للدول على انفراد أن تقرر ما إذا كانت تسمح أو لا تـسمح بالاستنـساخ لأغـراض البحـث أو لأغـراض العـلاج، وفي الوقـت نفـسه التأكيـد علـى ضـرورة وضـع إطـار رقـابي صارم للقضاء على أية إساءة للاستعمال. وينبغي أن تؤدي اللجـان المـستقلة الـتي تـضم العلمـاء وممثلـي المجتمـع المـدني وغيرهم دورا رئيسيا في التصدي للقضايا الأخلاقية المعنية، في حين ينبغي أن ترتبط الهيئات الوطنية المختصة ارتباطا وثيقا بعملية التصريح لأنشطة البحوث ومراقبتها.

٥٦ - واستطردت قائلة إن الحاجة ماسة إلى شكل من أشكال الاتفاقية الدولية وأنها تناشد جميع الوفود إلى إظهار الإرادة السياسية الضرورية والمرونة للتوصل إلى حل مقبول. واختتمت قائلة إن مشروع القرار يتيح نهجا واقعيا ومجديا. وأي مسار آخر للإجراءات سوف يرقى إلى العجز عن اتخاذ إجراء على الإطلاق، وهو ما سيدعو إلى الأسف.

٥٧ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يؤيد فرض حظر على جميع أشكال استنساخ البشر لأغراض التكاثر ويناشد اللجنة أن تعتمد قراراً ينقل الرسالة القوية بأن الأمم المتحدة تعارض هذه الممارسة. وفيما يتعلق بمسألة استنساخ البشر لأغراض علاجية، فمن الواضح أن هناك افتقار إلى المعارف بين كثير من البلدان، وخصوصا داخل القارة الأفريقية. وأضاف أن جنوب أفريقيا انضمت إلى بقية البلدان في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سعيها من أجل المزيد من المعلومات، وقد قرر وزراء الصحة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في اجتماعهم في آب/أغسطس ٢٠٠٤ إنشاء لجنة دائمة من الخبراء معنية باستنساخ البشر لأغراض علاجية وذلك لإسداء النصح لهم عن كيفية المضي قدما، وكذلك مراقبة الاتجاهات العالمية وإعداد إطار رقابي وخاص بالسياسات العامة. وفي الوقت نفسه، فإنه يناشد الحاضرين من أجل إتاحة المزيد من الوقت للمداولة. ولا ينبغي اتخاذ قرار يقفل الباب أمام النظر مستقبلاً في المسألة أثناء الدورة الحالية، على أمل أن تقدم البحوث العلمية الإجابات اللازمة عن كيفية المضي قُدماً. ورغم أن هناك اتفاقا عاما بأن استنساخ البشر لأغراض التكاثر ينبغي أن يحظر، يجب على اللجنة أن تظل واعية بالدول التي لا تزال تجمع معلومات بشأن الاستنساخ للأغراض العلاجية، والتي يقول كثيرون أنها تحمل الأمل لإيجاد علاج أو معالجة وقائية للسرطان ولمرض باركنسون ومرض الزهايمر، وإصابات العمود الفقري أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٨ - **السيد شيدياوسيكو** (زمبابوي): وجّه اهتمام اللجنة إلى حقيقة أن البند ١٥٠ من جدول الأعمال عنوانه ''اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر''. وقال إن المناقشة من جانب بعض الوفود لأنواع أخرى من

الاستنساخ، بما فيها الاستنساخ لأغراض علاجية، خرجت متجاوزة الولاية المخصصة للجنة.

٥٩ - وأضاف قائلا إن الجلسة الإعلامية الخاصة التي نظمتها البعثة الدائمة لجمهورية كوريا قد سلطت الضوء على الإمكانيات الطبية الملحوظة التي يتيحها استنساخ الخلايا الجذعية للأغراض البحثية والعلاجية. فمن الناحية النظرية، يمكن استخدام الخلايا الجذعية لإنماء ما يستعاض به عن الكبد أو القلب لزرعه دون خوف من أن يرفضه الجسم. بل يمكن استخدامها لخلق خلايا عصبية صحية للأشخاص الذين يعانون من مرض الزهايمر أو باركنسون. ويمكن اشتقاق خلايا جلدية من خلايا جزعية صحية مستنسخة لضحايا الحروق الشديدة.

٦٠ - ومضى قائلاً إن الفحص الدقيق للمسألة قد أظهر أن استنساخ البشر لأغراض التكاثر أمر غير أخلاقي وشيء آثم وغير مرغوب، ومع ذلك فالخوف من الاستنساخ للأغراض العلاجية يقرب من الفزع الذي أحدثته اكتشافات الفلكي كوبيرنيكوس، أو ''هرطقة'' لوثر أو أول عمليات زرع للقلوب التي أجراها الجراح كريستيان برنار في جنوب أفريقيا. وأضاف قائلا إن وفده يترع إلى إعطاء فرصة للاستنساخ للأغراض العلاجية. وقال إن المدنية كانت ستحقق أقل مما تحقق لو وقفت الأجيال الماضية عقبة في طريق التقدم العلمي. وينبغي بالتأكيد تسخير الإمكانية العلاجية لاستنساخ الخلايا الجذعية البشرية.

٦١ - وأشار إلى أن اجتماع وزراء الصحة لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠٠٤ قد أعرب عن اعتراض واضح وبالإجماع للاستنساخ البشري لأغراض التكاثر، بيد أنه أوصى بإنشاء لجنة دائمة من الخبراء المعنيين باستنساخ البشر لأغراض علاجية. ويلزم إتاحة المزيد من الوقت للتفكير والمزيد من البحوث قبل أن تُحرم الأجيال القادمة من احتمال ثورة في عالم الاكتشافات الطبية. ولا ينبغي أن تُعرقَل أعمال اللجنة بقرار متسرع كما لا ينبغي اتخاذ أي قرار بشأن مسألة ذات أهمية كبيرة عن طريق الاقتراع. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تقوم اللجنة بكل تجلّد ببلورة توافق عريض في الآراء. ولذلك فإن وفده يوصي بتأجيل المسألة إلى الدورة الستين للجمعية العامة.

٦٢ - وتولى السيد داكال (نيبال)، نائب الرئيس: رئاسة الجلسة.

٦٣ - **الأسقف ميغليور** (المراقب عن الكرسي البابوي): قال يبدو من الغرض من الاتفاقية المقترحة، رغم عنوان البند من جدول الأعمال، هو إيجاد إطار قانوني يسمح ويعجِّل بالتقدم في العلوم الطبية في اقتناء واستخدام الخلايا الجذعية، مع تحديد ومنع الممارسات التي لن تراعي كرامة الإنسان.

٦٤ - وأضاف قائلا إنه من وجهة نظر علمية صرفة، يعتبر تحقق التقدم العلاجي بالفعل بما يسمى الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين، وهي الخلايا الجذعية المتخذة من نخاع العظم والدم الأساسي وغير ذلك من الأنسجة الناضجة، مبشراً فيما يبدو بالآمال، في حين أن الاستنساخ الجنيني لا يزال بعيدا عن تحقيق التقدم المزعوم ممن ينادون به. فما زال يتعين تحقيق نجاح سريري محدد باستخدام الخلايا الجذعية الجنينية المستنسخة، حتى في التجارب على الحيوانات، وقد لا يمكن التغلب على العقبات أمام التجريب السليم على البشر.

٦٥ - ومضى قائلا إن التمييز الذي يوضع في بعض الأحيان للاستنساخ لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج يبدو خادعاً. فهما ينطويان على نفس الإجراء التقني وينطويان على عدم احترام كرامة الإنسان. ومن وجهة نظر أخلاقية وأنثروبولوجية، فإن خلق الأجنة البشرية بقصد تدميرها، حتى لو تمت بهدف مساعدة المرضى في المستقبل، تبدو شيئا غير متوافق مع احترام كرامة الإنسان. زيادة على

ذلك، وحيث أن الأجنة المستنسخة لا يمكن تمييزها عن الأجنة التي خلقت بالتخصيب داخل أنبوبة الاختبار ويمكن بانتظام زرعها في الأرحام وتوليدها، سيكون من المستحيل عمليا تنفيذ الحظر على نوع من الاستنساخ مع السماح بالنوع الآخر.

٦٦ - وينبغي متابعة البحوث الخاصة بالخلايا الجذعية المشتقة من البالغين قبل استنساخ الأجنة كمصدر للخلايا الجذعية، وهي قضية لا تزال تثير الإشكالية علميا وأخلاقيا. وينبغي التمييز بين العلم الذي يكون مسؤولا أخلاقيا والعلم غير المسؤول أخلاقيا. وهناك دليل علمي متين بأن زرع أو نقل الخلايا الجذعية المشتقة من البالغين هي شيء سليم وأنها يمكن أن تساعد الناس على الشفاء من مرض باركنسون، وإصابة الحبل الشوكي، والتلف في القلب وكثير من الأحوال الأخرى؛ بيد أن التقدم المحرز سوف يتوقف أو يتباطأ بسبب تحويل الانتباه والموارد نحو استنساخ البشر كمصدر محتمل للخلايا الجذعية.

٦٧ - ومضى قائلا إن هيئة فوق وطنية، مثل الجمعية العامة واللجنة بصفة خاصة، هي المحفل الصحيح لمثل هذه المداولات، حيث أن المسائل المطروحة لا تعرف حدودا وهي تهم طبيعة ووجود الإنسان نفسه. وأفضل شيء لمعالجة البند من جدول الأعمال هو بصدور صك قانوني، نظرا لأنه بسيادة القانون استنادا إلى العقل السليم، يمكن للعلماء أن ينظموا ما يبدو أنه يعترض أفكارهم الأساسية الخاصة بالحياة البشرية وكرامة الإنسان.

٦٨ - **السيدة إكيبي** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): لفتت انتباه اللجنة إلى وثيقتين صادرتين من منظمة اليونسكو وهما متاحتان لجميع الوفود. والوثيقة الأولى عبارة عن كتيب بعنوان ''استنساخ البشر: قضايا أخلاقية'' وهو متاح بلغات الأمم المتحدة الست الرسمية، وهو يقدم معلومات عن بحوث الاستنساخ وكذلك عن القضايا الأخلاقية المعنية. والوثيقة الأخرى توضح التشريعات الوطنية بشأن استنساخ البشر لأغراض التكاثر ولأغراض العلاج. والوثيقة صادرة باللغتين الإنكليزية والفرنسية وهي يجري تحديثها بانتظام لتزود الدول الأعضاء بالمعلومات بشأن اللوائح المعمول بها في مختلف البلدان. وفي هذا الخصوص، فإنها توجه الاهتمام إلى الإعلان العالمي بشأن بيانات الجينات البشرية والذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية والثلاثين في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويركّز الإعلان على احترام كرامة الإنسان. وحيث أن الوكالة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والمناط بها ولاية العمل في ميدان الأخلاقيات، فإن اليونسكو تتوقع منها الدول الأعضاء أن تضع المعايير، التي أسفرت عن اعتماد الإعلان، ليس هذا فحسب بل أيضا اعتماد الإعلان العالمي بشأن الجين البشري وحقوق الإنسان في عام ١٩٩٧. وقد دعا المؤتمر العام المدير العام إلى مواصلة الأعمال التحضيرية بشأن إعلان بخصوص المعايير العالمية للأخلاقيات الحيوية وتقديم مشروع إعلان إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام. وقد أرسلت استبيانات إلى الدول وإلى المنظمات غير الحكومية وإلى المنظمات الإقليمية أو الحكومية الدولية. ولدى اليونسكو، مع خبرتها في صياغة النصوص الدولية المتعلقة بالقضايا الأخلاقية الحيوية، الخبرة بأن تزود اللجنة بالمساعدة على صياغة اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.